مجلة كلية الآداب

دورية أكاديمية علمية محكمة تهتم بنشر الدراسات
الإنسانية والاجتماعية

العدد 51

علوم اجتماعية

دور الجمعيات الأهلية فى حماية ودعم الأسرة المصرية

دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الأهلية

The Role Non-governmental Assiociations in Protection and Support the Egyption Family

اعداد

سارة عادل محمد عثمان

باحثة ماجستير

Email: sarah.adel.mohammed89@gmail.com

ملخص الدراسة

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع دور الجمعيات الأهلية فى حماية ودعم الأسرة المصرية بمحافظتي القاهرة والجيزة وذلك بما يتوافق مع إستراتيجية التنمية المستدامة في مصر ٢٠٣٠.

وكان من أهم أهداف الدراسة رصد دور الجمعيات الأهلية فى حماية الأسرة المصرية، من خلال التعرف على أهم مجالات الدعم والمشورة والبرامج المقدمة للأسرة؛ وذلك لتحديد أكثر هذه الطرق انتشارًا وأفضل الآليات لتقديمها، وكذلك التعرف على أهم المعوقات التى تواجهها فى تطبيق برامجها الأسرية، والوصول إلى رؤية مستقبلية لأهم برامج الدعم والحماية والمشورة التى تحتاج إليها الأسرة المصرية فى المستقبل فى ضوء تحليل الوضع الراهن لها.

واتخذت الدراسة الأسلوب الوصفي منهجا لها، وتم اختيار عينة عشوائية من الجمعيات الأهلية العاملة فى مجالات حماية الأسرة، وكان عددها أربع (٤) جمعيات أهلية، وهي كالتالي: (جمعية صحبة خير، مؤسسة الدواء للجميع، جمعية شباب فرسان الخير، جمعية دنيا الخير والتنمية) وكان ذلك من خلال إعداد دليل للمقابلة المتعمقة لكل من المسئولين والأسر المستفيدة داخل تلك الجمعيات.

أهم النتائج:

من خلال الدراسة الميدانية اتضح أن الجمعيات الأهلية في مصر قد انتشرت بشكل كبير وتنامى دورها داخل المجتمع المصري، خاصة في في مجالات البرامج الصحية والثقافية، بالإضافة إلى وجود الأنماط الخيرية الرعائية بشكل أكبر من التنموية، والتى تعتمد على المساعدات المالية وتقديم الملابس والمواد الغذائية. كما اتضح وجود اساليب تنموية جديدة كالتدريب المهني عن طريق إقامة دورات

تدريبية فى مجالات مختلفة، كالتدريب على مهارات سوق العمل ومهارات اللغة العربية والخط العربي واللغات المختلفة ومهارات التواصل وبناء الشخصية للأطفال...إلخ.

الكلمات المفتاحية: الجمعيات الأهلية، حماية الأسرة المصرية، رؤية مصر ٢٠٣٠

Abstract:

The Role Non-governmental Assiociations in Protection and Support the Egyption Family

The problem of study

This study addressed the role of Non-governmental Associations in protecting and supporting the Egyptian family in Cairo and Giza provinces in accordance with egypt's Sustainable Development Strategy 2030. The study aims to monitor the role of Ngos in protecting the Egyptian family by identifying the most important areas of support, advice and programs provided to the family, to identify the most widespread and ways and mechanisms to provide them, as well as to identify the most important obstacles faced by the implementation of its family programs and reaching a future vision in light of the analysis of the current situation.

The current study followed the descriptive method, and a random sample of Ngos working in the fields of family protection consisted of (4) Ngos, namely Sohbetkhair Association, World of goodness and development , Forsan Youth for Charitable Activities and Medicine for everyone

Organization. By preparing guide for an interview schedule for both officials and beneficiary families within Ngos.

The most important results

It became clear through the field study the emergence of Ngos and their growing intensive within the Egyptian society, especially in the fields of health and cultural programs in addition to the existence of charitable welfare patterns more than development. It also turns out that there are new development methods such as vocational training

and training courses in various fields such as training on labor market skills, Arabic language skills, Arabic calligraphy, different languages, communication skills and personality building for children.

Keywords: Non-governmental Assiociations, Protection the Egyption Family, Vision of Egypt 2030

أولا: الإطار النظري للدراسة

مقدمة الدراسة

في كثير من بلدان العالم نجد أن الحكومات – على مختلف مستوياتها - تواجه تحديات متنوعة؛ وذلك نتيجة للزيادة المطرد في مشكلات الناس واحتياجاتهم في المجتمع من جانب، وعجز الموارد المالية والتنظيمية المتاحة في ذلك المجتمع عن الوفاء بتلبية تلك المتطلبات المستمرة من جانب آخر؛ ومن هنا لا يمكن أن تقتصر الحكومة –فقط - على تنفيذ الإستراتيجيات التنموية في أي مجتمع كان بغض النظر عن ثقافة ذلك المجتمع السائدة أو طبيعة مستواه الاجتماعي والاقتصادي، بل إن عمليات التنمية المستدامة تحتاج إلى توظيف الجهود الأهلية أيضاً فى دعم الجهود الرامية للتنمية فى المجتمع، فضلاً عن ضرورة الاعتماد علـى أطر بحثية وخطط منهجية واعية من شأنها توجيه الخطط التنموية الهادفة لإحداث التغيير المقصود والمخطط من أجل تقديم خدمات واقعية كافية لاحتياجات المـواطنين، ووفقـاً لترشـيد وتوظيف كافة الإمكانيات والموارد المتاحة وبهدف السعي الدؤوب لتحقيق مزيد من التنمية لسكان المجتمع، وبما يعمل على تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي وعدالـة توزيـع الموارد والخدمات الموجهة لهم. كما إن المجتمع يشهد تطورًا هائلًا وتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية مستمرة، وتزايدا في أعداد الكيانات غير الحكومية والتي تعمل فى مختلف المجالات الخاصة بمناحي الحيـاة، سواء كانت صحية أو تعليمية واقتصادية وغيرهـا؛ وذلك من أجل مساندة الجهـود الحكومية فى تحقيق التنمية الشاملة، ولقد بات الاهتمام بتلك الكيانات الأهليـة وتقيـيم جهودها ضرورة ملحة للمجتمع، مما يعزز قيم المسئولية الاجتماعيـة (ريهام الجوهرى، العلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها https: / /jsswh.journals.ekb.eg)

تعد الجمعيات الأهلية من أهم صمامات الأمان للمجتمع؛ وذلك لأن هناك علاقة طردية بين تنمية الدولة ومشاركة أبنائها فى إقامة وطنهم، وما يترتب على ذلك من تكوين جمعيات ومنظمات مدنية تقوم على التطوع والتبرع، باعتبار أن مثلث التنمية يتكون من ثلاثة أضلاع: (الحكومة، وقطاع الأعمال، والقاعدة) والقاعدة هى المجتمع المدني الذي لا يسعى إلى سلطة ولا تحقيق الربح، وتتولاه إدارة رشيدة، تستطيع تحقيق النجاح الملحوظ في العمل ووتطبيق قواعد الحوكمة؛ لضمان الشفافية، وعدم استغلال المجتمع لأي غرض مهما كان، كما أنه لا بد من تنسيق أجهزة الدولة والمجتمع المدني وقطاع الأعمال للتكامل فى إدارة الدولة (هند محروس، ٢٠١٣، ص ٢٠)

لقد شهدت السنوات الأخيرة - من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين - نموًا متسارعًا لمنظمات المجتمع المدني، سواء من حيث الكم أو الكيف حتى أصبحت شريكًا فاعلًا للأنظمة الحاكمة والقطاع الخاص ليس على المستوى القومي فحسب بل على المستوى الدولي من خلال منظمات مدنية عالمية.

إن اتساع دائرة المعلومات والاتصالات بين مختلف المجتمعات وتشابك المصالح وتعدد القوى بدافع من التكنولوجيا المتقدمة والأسواق الدولية المتنافسة والتكتلات الاقتصادية المرعبة، والقوى الفكرية والاقتصادية المتصارعة، جعلت مصر فى أشد الحاجة لمواجهة هذه الأوضاع والتغيرات، ولم يقتصر ذلك على الدولة وجهازها البيروقراطي الرسمى، والأنشطة الاقتصادية المالية وتشريعاتها فحسب، بل تعدى ذلك إلى دفع وتقوية منظمات المجتمع المدني فى مصر والتى يمكنها المساهمة – وبشكل فعال – فيما يلي:

- تعبئة الجهود الشعبية والتعبير عنها.
- تجميع القوى المجتمعية للصالح العام.

ترابط عناصر المجتمع وتساندها؛ لتكون عونا للدولة فى رسم وصياغة بناء السياسة الاجتماعية وتحديد أهدافها والمشاركة بفاعلية فى تنفيذها ومراقبتها وتقويمها. (أمل سلامة، دور الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة www.mandumah.com)

لقد تصاعد دور الجمعيات الأهيلة في الفترة الأخيرة وفى ظل الظروف العالمية والمحلية السابقة، حيث إن هناك تطبيقًا جادًا لبرامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وما ترتب عليهما من تزايد لمعدلات البطالة والفقر، وتضاءل لمساحة الدور الاجتماعي الذي كانت تقوم به الدولة فى العديد من المجالات التنموية المختلفة؛ لذلك ظهرت رؤية جديدة تنادى بالبحث عن شركاء جدد فى التنمية لا تحركهم بواعث الربح الخاص. وقد تمثل هذا فى الجمعيات الأهلية التي أصبح دورها إيجابي بدرجة كبيرة فى عملية التنمية؛ وذلك نظرا لكونها أكثر قدرة وفاعلية على الوصول إلى القاعدة الشعبية والتغلغل فيها، وذلك عملٌ يتعذر على الأجهزة الحكومية القيام به، وكذلك لكونها أكثر قدرة على تحديد احتياجات وأولويات السكان فى مجتمعاتها المحلية بكفاءة وواقعية. (محمد سعيد عبد المجيد، الجمعيات الأهلية والتنمية المستدامة، http/ / tslibrary.org:)

تُعد الجمعيات الأهلية – بما تقدمه من خدمات للمجتمع - من أهم منظمات المجتمع المدني؛ حيث إنها تساهم – بشكل كبير - في علاج المجتمع وحل مشكلاته. ولقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية ٤٧,٥٨٠ جمعية وفقًا لإحصائيات ٢٠١٧ ، وتلك الجمعيات تمارس نشاطها فى ميادين متعددة، فهي أسرع حركة وأكثر مرونة وأقل تكلفة فى معالجة مشكلات الحاضر ومواجهة تحديات المستقبل. (سوزان أبو ريه، ١٩٩٦، ص ٥١٥)

إن تزايد الاحتياجات التنموية للمجتمع لم يواكب اتساع أجندة التنظيمات الأهلية وتزايد أعداد جمعياتها، كما أن الخلل القائم في مجالات العمل الاجتماعي لصالح الأنشطة الخيرية والرعائية والمساعدات الاجتماعية، لم يُعطِ فرصة لتقوية بنيان الجمعيات التنموية، بحيث تزيد من وتيرة استهداف قضاياها، والتي يُمكن لمس ملامحها في مشروعات التنمية المحلية التي تؤديها كثير من الجمعيات الأهلية، وتصديها لعدد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية كقضايا البطالة والفقر، وامتداد أنشطتها لمجالات إعادة التأهيل، ومكافحة الأمية، ورعاية مشروعات القروض الصغيرة، إلى غير ذلك من مجالات ترتبط مباشرة بعملية التنمية الشاملة. ورغم الطموحات الخاصة بإمكانية

قيام القطاع الأهلي بدور فاعل في معالجة التشوهات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق خلق فرص عمل، أو عبر برامج للتمكين تهدف إلى زيادة الدخل، إلا أن هذا الطموح يظل مرهونا بقدرات الجمعيات الأهلية على تطوير دورها الراهن الذي يقتصر في –أغلب الأحيان - على المساهمة الجزئية في تنفيذ جانب أو أكثر من جوانب عملية التنمية.(مهاب حسن، العمل الأهلى ثنائية الجمعيات والتعاونيات،.http: / /acpss (ahram.org.eg

مشكلة الدراسة:

منذ النصف الثاني من القرن الماضى شهدت الأسرة المعاصرة تغيرات عديدة، وذلك فى ظل المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، التي مر بها المجتمع المصري فى مرحلة الانفتاح الاقتصادي حيث أحدثت تلك المتغيرات تغيرا جذريًّا فى سلم القيم، فاحتلت القيم الاقتصادية أعلى مستوى وهبطت قيمٌ أخريئم مثل الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والقيم الجمعية. وقد اتسع مجال هذا التغير ليشمل وظائف الأسرة وأدوارها، وظهرت العديد من المؤسسات التي أُوكل إليها بعضٌ من هذه الوظائف كالمؤسسات التعليمية التربوية والمؤسسات الدينية، وغيرها.

وعليه، فهناك ركائز ومقومات أساسية إذا استندت عليها الأسرة استطاعت مواجهة وملائمة هذه التغيرات، مع بقائها مستقرة متكافلة، أما إذا كانت الأسرة غير متسلحة بكافة الوسائل والطرق والأساليب التي تمكنها من مواجهة هذه التغيرات؛ وبالتالي قيامها بمهمة التنشئة الاجتماعية الأولية للفرد، فإن ذلك من شأنه أن يخلق جيلا غير قادر على مواكبة عصره ومواجهة تحدياته، فالأسرة تعتبر من أهم المؤسسات التربوية التى يعهد إليها المجتمع للحفاظ على هويته وضبط سلوكيات أفراده لتأمين استقراره. (مفيدة العباسي، آثر التقنيات الحديثة على العلاقات الاجتماعية والاتصالية للأسرة العربية www.arabccd.org)

ولقد أظهرت نتائج الدراسة مخاطر اجتماعية أساسية تهدد كيان الأسرة، ومن أبرز تلك المخاطر الفقر والطلاق والعنف الذي اجتاح أغلب الأسر (داخلها أو

إزاء المجتمع)، والمخدرات، وأطفال الشوارع، العنوسة، وزواج القاصرات، والتعرض السلبي للإنترنت؛ مما خلق فجوة كبيرة داخل الأسرة بين الأجيال (أمانى قنديل،٢٠١٦ ، ص ٦).

بالاضافة إلى أن الدور السلبي للأبوين أو أحدهما فى تربية الأبناء يعني تأثر الأبناء بالأجواء الخارجية غير السوية، وأساليب التربية الخاطئة التي تؤثر فى التنشئة الاجتماعية وتؤدي إلى الكثير من المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الأطفال والمراهقين (سليم شعبان، ومايسة فرغلى،٢٠١١ ، ص ٢).

ونلاحظ أن للجمعيات الأهلية دور بارز في علاج مشكلات المجتمع بشكل عام والأسرة على وجه الخصوص، وفي ظل تقلص دور الدولة في هذا الاتجاه فإن تلك الجمعيات لديها قدرة متميزة على الوصول إلى حلول سريعة وشاملة للمشكلات الأسرية، وتكون هذه الحلو بشكل أسرع وأكثر مرونة من الهيئات الحكومية، وذلك قد أدى إلى كفاءة دورها في دعم الأسرة، حيث إن دورها لم يعد مقتصرا على الأنشطة الخيرية كما كان نشاط أغلبها في السابق؛ وبالتالي أصبحت من أهم الركائز الأساسية في العمل المجتمعي والتنموي. (أمانى قنديل ، التحولات التى شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية 2000 - 2015 .www (shabakaegypt.org

وهناك دور آخر للجمعيات الأهلية يتمثل في أنها تحمل على عاتقها – وبدرجة كبيرة - مسئولية الدعم والتوجيه وتقديم المشورة للأسرة، بل إن دعمها يكون متمركزا حول الأسرة في خطة معينة تهدف إلى تحسين جميع أحوالها مع تبسيط إجراءات الحصول على مصادر الدعم والمساندة، بعيدا عن الروتينيات الجامدة، مع خلق إحساس إيجابي لدى الأسرة بوجود من يساندها ويقف بجانبه، وذلك يساهم في حل عدد كبير من المشكلات وتقليلها (طارق صديق، ٢٠٠٣، ص ٢٤٠)

لقد ارتكزت الدراسة الحالية على دور الجمعيات الأهلية فى الحماية الاجتماعية باعتبارها إستراتيجية للحد من المخاطر الاجتماعية، التى تهدد الأسرة مثل تلك المخاطر

التي تتعلق بالفقر، والبطالة، والأمية. وذلك فى إطار إستراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030، حيث يتركز البعد الاجتماعي بها على أربعة محاور، هي: العدالة الاجتماعية والصحة والتعليم والتدريب والثقافة .

ومن هنا تطرح مشكلة الدراسة تساؤلا رئيسًا، كما يلي:

ما دور الجمعيات الأهلية الرئيس فى حماية ودعم الأسرة المصرية؟

ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات الآتية:

١ - ما هى برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الأهلية؟

٢ - ما هى آليات الجمعيات الأهلية لحماية الأسرة من المخاطر الاجتماعية؟

٣ - ما طبيعة الجهود المشتركة بين الجمعيات الأهلية والدولة؟

٤ - ما المعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية فى تطبيق برامجها الأسرية؟

٥ - ما الرؤية المستقبلية للجمعيات الأهلية فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى رصد دور الجمعيات الأهلية فى حماية الأسرة المصرية؛ وذلك من خلال التعرف على أهم مجالات الدعم والمشورة والبرامج المقدمة للأسرة، لتحديد أكثرها انتشارًا وطرق وآليات تقديمها، وكذلك التعرف على أهم المعوقات التي تواجهها في تطبيق برامجها الأسرية، وأيضا الوصول إلى رؤية مستقبلية لأهم برامج الدعم والحماية والمشورة التي تحتاج إليها الأسرة المصرية فى المستقبل، وذلك من خلال تحليل الوضع الراهن لها.

مفاهيم الدراسة:

المجتمع المدني:

ليس من اليسير تحديد تاريخ دقيق لميلاد مفهوم المجتمع المدني، فهذه التسمية تعد قديمة شيئا ما، وقد مرت بعدة تطورات ارتبطت بعمليات التطور التي طرأت على

المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وكذلك التطور الفكري والفلسفي، وعند أرسطو فإننا نجد البداية لهذا المفهوم حيث إنه عرف المجتمع المدني بأنه «المجموعات البشرية المرتبطة بمراكز الحضارة المدنية والبعيدة عن الصلات القرابية القبلية والدينية» وهذا التعريف أقرب ما يكون إلى مفهوم المواطنة، وفي الثقافة الإسلامية نجد مفهوماً قريباً من ذلك في كتابات الفارابي وابن خلدون. إلا أن البداية الحقيقية لتشكل مفهوم المجتمع المدني ارتبطت بنشوء المجتمع الرأسمالي وبتطور الفكر السياسي الليبرالي في أوربا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، فهذه الحقبة قد شهدت انهيارا للحكم الإقطاعي المطلق، وبدايةً لسلطة القانون الطبيعي، والتحول من الحالة الطبيعية الافتراضية إلى المجتمع المدني الحديث الذي يقر بحرية الفرد باسم العقل والمنطق، وسيادة الشعب، وحقوق الإنسان، ومن ثم فإن التعديلات الجوهرية التي طرأت على مفهوم المجتمع المدني، جاءت مرافقة للتطور الجامح للنظام الرأسمالي، ومرتبطة عضوياً بتطور الفكر السياسي الليبرالي بمختلف مكوناته الفلسفية والسياسية (فلاح الربيعي، مراحل تطورمفهوم المجتمع المدنى. https: / /www.ahewar.org)

فالمجتمع المدنى أيضا كما يشير (محمد عابد الجابرى) هو أولاً وقبل كل شئ، مجتمع المدن، ومؤسساته هى تلك التى ينشئها الناس بينهم فى المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ لذلك فهي مؤسسات إرادية، أو شبه إرادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماماً من مؤسسات المجتمع البدوي أو القروي والتي تتميز بكونها مؤسسات " طبيعية " يولد الفرد منتمياً إليها، مندمجاً فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها، ومن هذه المؤسسات (القبيلة – الطائفة .. إلخ) (عبد المجيد ،٢٠١٢، ص ٦)

الجمعيات الأهلية:

والجمعيات الأهلية تعرف بأنها مؤسسات اجتماعية غير ربحية ذات اتصال وثيق بخدمات المجتمع وتخاطب مشاكل السكان الواقعة فيه تلك المنظمات. وتقع المنظمات غير الحكومية (الأهلية(ما بين الحكومة والقطاع الخاص فيما يسمى بالقطاع الثالث، ومن

الجدير بالملاحظة أن نشأة هذا القطاع الثالث أو ما يسمى بالجمعيات الأهلية كانت في أحيان كثيرة ترجع إلى أغراض دينية ثم تطورت تلك الفكرة وأصبحت تهدف تشمل أغراضًا عديدة، منها الدينية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية... إلخ. وتمثل الجمعيات الأهلية الضلع الثالث في المجتمع والتي تتجه جميع الأنظار نحوها الآن، حيث تُعد تلك المنظمات هي المجتمع بذاته، فقاعدتها العريضة هي التي تمثل جميع طبقات وأطياف المجتمع. وفي الآونة الأخيرة قد انتشر استخدام مصطلح الجمعيات الأهلية للتعبير عن صبغة مؤسسية لعدد كبير من المنظمات الاجتماعية يجمع بينها مجموعة من الخصائص من أهمها ما يلي:

1 - أنها كيانات لا تنتمي للإدارة العامة وجهازها الحكومي.

٢ - أنها لا تسعى لتحقيق ربح يعود على مؤسسيها كما تفعل مؤسسات الأعمال والشركات.(صلاح هاشم،٢٠١٤، ص٥٠٣)

وفيما يلي يمكن تحديد مفهوم الجمعيات الأهلية فى هذه الدراسة إجرائيا:

١ - هي مؤسسات غير حكومية مشهرة أو مسجلة بوزارة التضامن الاجتماعي.

٢ - تقدم مشروعات اجتماعية غير هادفة للربح أو هادفة للربح من أجل تمويل الدور التنموي لها

٣ - أن يكون هدفها الارتقاء بوضع الأسرة كوحدة متكاملة من خلال تقديم الدعم الاجتماعي المطلوب.

٤ - تعمل على حماية الأسرة من المخاطر الاجتماعية التى تهددها فى بيئة جغرافية معينة .

الحماية الاجتماعية.

هناك مفاهيم كثيرة لمفهوم للحماية الاجتماعية، وسيتم عرض عدد من التعاريف التي تتفق مع أهداف الدراسة:

١ – مفهوم الحماية:

تعرف الحماية بأنها كل ما من شأنه تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتوافق والوئام بين أفراد المجتمع لتحقيق التنمية الاجتماعية بين الأفراد والمؤسسات، كما تعرف بأنها إبعاد الخطر عن الوجود الإنساني ومنها:

الحماية الفيزيائية للإنسان: وذلك بأن يبقى سليما فى وجوده أي فى جسمه ونفسيته والمكان الذي يعيش فيه وما يمتلكه.

الحماية المعنوية: وتتمثل فى صيانة التراث واللغة والثقافة والعلم والتقاليد من خطر الاستهداف الخارجي والتلف بسبب البيئة وغيرها. (شيماء الدالى، دور برامج الحماية الاجتماعية فى سد احتياجات الأسر الفقيرة ،2018 www.mandumah.com):

٢ – مفهوم الحماية الاجتماعية:

يعرفها (والتر فريد لاندر) بأنها « نسق من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية مصمم من أجل تقديم المساعدة للأفراد والجماعات حتى يحصلوا على مستويات من الحياة المُرضية.

أما الأمم المتحدة فتعرفها بأنها «النسق المنظم من الهيئات والمؤسسات والبرامج التي تهدف إلى دعم أو تحسين الظروف الاقتصادية أو الصحية أو القدرات الشخصية المتبادلة لمجموع السكان» (الكردي، الحماية الاجتماعية والتنمية في ظل المتغيرات الراهنة، 2014 https: / /nauss.edu.sa)

كما أنها مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة التي تهدف إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بتحرير الإنسان من ضغط الحاجة والجوع والحرمان والحد من خسائره وحمايته مما يهدده من أخطار داخلية وخارجية، كالأزمات الاقتصادية والمالية والحروب، وحالة الحصار الاقتصادي والكوارث الطبيعية كالمجاعات والفيضانات والأمراض الوبائية.

(others &Landu 2011,p166))

ويشمل مفهوم الحماية الاجتماعية مجموعة من التدابير الحمائية التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج، خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وحماية الحد الأدنى لمستوى المعيشة. وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في إيجاد الأمان الاجتماعي والاقتصادي والذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان، إضافة للبعد المادي الذي يوفره

الأمن. (عويدات ، آثار العولمة على نظم الحماية الاجتماعية فى الوطن العربي ، ٢٠١٤ (https: / /nauss.edu.sa

كما تعرف بأنها إطار يشمل مجموعة من البرامج والأطراف المعنيين مثل شبكات الأمان، والضمان الاجتماعي، والتأمين الاجتماعي للحماية من الفقر وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والحفاظ على كرامة الإنسان (يحيى هاشم، ٢٠١٥، ص ٢)

مما سبق يتضح أن هناك أربعة محاور يدور حولها مفهوم الحماية الاجتماعية، وهذه المحاور هي: (رباب أحمد، ٢٠١٧، ص ١٣)

١ - الحماية الاجتماعية حق من حقوق الانسان .

٢ - الحماية الاجتماعية استراتيجية لادارة المخاطر الاجتماعية .

٣ - الحماية الاجتماعية عنصر فعال فى دعم النمو الاجتماعى .

٤ - الحماية الاجتماعية عنصر فعال فى تعزيز العدالة الاجتماعية .

ويمكن وضع تعريف اجرائى لمفهوم حماية الأسرة فى هذه الدراسة حيث أنها مجموعة من الخدمات والانشطة المختلفة التى تقدمها الجمعيات الأهلية من أجل الارتقاء بالوضع الاجتماعى للأسرة والحفاظ على كيانها من المخاطر المرتبطة بها كالبطالة والعنف والجهل والمرض والفقر.

إستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠

هي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦ تعكس الخطة الإستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. وتستند رؤية مصر ٢٠٣٠ على مبادئ «التنمية المستدامة الشاملة» و«التنمية الإقليمية المتوازنة»، وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

وترتكز رؤية مصر ٢٠٣٠ على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري، وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة؛ وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ

العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية. وذلك يأتي تزامنا مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، شامل ودائم، وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات.

وتعطي رؤية مصر ٢٠٣٠ أهمية كبرى لمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية من خلال وجود نظام بيئي متكامل ومستدام يعزز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية.

كما تركز الرؤية على حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال الإصلاح الإداري وترسيخ الشفافية، ودعم نظم المتابعة والتقييم وتمكين الإدارات المحلية. وتأتي كل هذه الأهداف المرجوة في إطار ضمان السلام والأمن المصري وتعزيز الريادة المصرية إقليميًا ودوليًا.

وقد ركزت الدراسة الحالية على البعد الاجتماعي الذى يتضمن اربعة محاور، كالتالي:

١ . العدالة الاجتماعية:

تهدف الرؤية إلى بناء مجتمع عادل ومتكاتف وذلك بحلول عام ٢٠٣٠، ذلك المجتمع الذي يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، ويكون قادرا على كفالة حق المواطنن في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويزيد من فرص الحراك الاجتماعي المبني عى القدرات، ويوفِّر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

٢ . محور الصحة:

بحلول عام ٢٠٣٠ يكون هناك تمتع كامل لجميع المصريين بكافة الحقوق في حياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسن المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة والتدخل المبكر لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير

القادرين ويحقق رضا المواطنين والعاملين في قطاع الصحة، مما يترتب عليه تحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية تكونة مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربياً وإفريقياً.

٣ . محور التعليم والتدريب:

بحلول عام ٢٠٣٠ من الأهداف المرجوة أيضا إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي كامل ودائم يتمتع بالكفاءة والعدالة والمرون، وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب الذي يملك قدرة على التفكر والتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

٤ . محور الثقافة:

بحلول عام 2030 تهدف الرؤية إلى بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف وعدم التمييز، وتستهدف الرؤية تمكن المواطن المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري ، وإكسابه القدرة عى الاختيار الحر، وتؤمن له حقه في ممارسة الثقافة وإنتاجها على أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً.

(رؤية مصر 2030 https: / /www.presidency.e)

نشأة الجمعيات الأهلية:

عاش الإنسان – منذ القدم - حياة بسيطة للغاية، وكان معتمدا فيها على ما تجود به الطبيعة، وعندما تقدمت العصور وطرأ التطور على المجتمع الانساني، وتغير بناؤه الاجتماعي من البسيط إلى المركب، وأخذ تيار المدينة طريقه إلى المجتمع، ظهرت بعض المشكلات الاجتماعية التي لم يكن يعرفها الإنسان في السابق كانتشار الفقر

والبطالة بصورة كبيرة، ولقد أثرت هذه المشكلات على الحياة الاجتماعية، الأمر الذي حدا بالانسان إلى التفكير في القضاء عليها وذلك بالتخفيف من حدتها، أو حلها حلا جذريا، ووضع حدا لها، وكان ذلك عن طريق الخدمات الاجتماعية، والتي يعتبر العمل الأهلي أحد أدواتها الأساسية (عويدات، مرجع سابق، ص 24)

لقد اختلفت النشأة الأولى لهذه المنظمات، والتي عرفت منذ بدايتها باسم الجمعيات، بعضها يعود إلى بدايات القرن التاسع عشر (مصر ١٨٢١م) وبعضها الآخر يعود إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أو أوائل القرن العشرين (تونس ١٨٦٧م،العراق ١٨٧٣م، لبنان ١٨٧٨م، الأردن ١٩١٢م، وفلسطين ١٩٢٠م). أما في أقطار الخليج العربي، فقد كانت نشأة المنظمات التطوعية الخاصة من خلال النوادي الثقافية في البحرين (١٩١٩م) والكويت (١٩٢٣م) ، ثم أتت الطفرة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، حيث توالى إنشاء هذه المنظمات في السعودية، والكويت، وقطر، وسلطنة عمان.(الكردى، مرجع سابق، ص ١٠)

تطور الجمعيات الأهلية في مصر:

يمتد تاريخ العمل الاجتماعي التطوعي فى مصر منذ نشأة الحضارة على ضفاف النيل وبدايات تشكيل فجر الضمير وظهور الديانات الأولى، لكن هذا التاريخ ظل يتشكل قى إطار جهود فردية غير منظمة، وغير مستمرة بحكم طبيعة البلاد الزراعية التي جعلت من نظام التآزر ومساعدة الناس بعضهم لبعض جزءا لا يتجزأ من حياتهم العادية، خاصة فى أوقات الأزمات الاقتصادية والكوارث. لكنه ساعد - بعد ذلك – على خلق بيئة صالحة لحركة الجمعيات – كمنظمات تطوعية مستمرة – فى العصر الحديث. (أنيس البياع ، ١٩٩٨، ص ٧١)

ولقد عرفت مصر أشكالاً عديدة من المنظمات البدائية التي عبرت عن شكل ما من منظمات المجتمع المدني، وكان هناك نظام الطوائف وشيوخ الحرف وفتوات الحارات، الذين يفرض بهم سكان الحارة مهابتهم على الآخرين ويحمون أنفسهم بهم. (العيسوي ، ٢٠١١ ، ص ٥٦٧)

أما بالنسبة للمجتمع المدني فى مصر فقد ارتبطت نشأته بقيام الدولة الحديثة فى عصر محمد علي (١٨٠٤ - ١٨٤٨م)، بعد الحملة الفرنسية على البلاد (١٧٩٨ – ١٨٠١م) ولكن لما كان المشروع التحديثي لمحمد علي قد خطط له ونفذ بمبادرة واحتكار الدولة أو الوالي وصفوة مستشاريه، فلم يكن وارد – حينها - نشأة مجتمع مدني قوي. (عزت حجازى ، ١٩٩٥ ، ص ١٢١)

ومع ذلك يعود تأسيس أول جمعية أهلية فى مصر إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر وتحديدا فى عام ١٨٢١م ، حيث تأسست الجمعية اليونانية بالإسكندرية لتضم أكبر الجاليات الأجنبية التي عاشت في مصر في ذلك الوقت، كانت تقدم هذه الجمعية مساعدات للمعوقين والمرضى بأمراض مستعصية.

وبعد حوالي أربعة عقود توالى تأسيس الجمعيات الأهلية، فهناك جمعيات ذات طابع ثقافي مثل جمعية مصر للبحث فى تاريخ الحضارة المصرية عام ١٨٥٩م، وجمعية المعارف عام ١٨٨٦م، والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥م، وهناك جمعيات ذات طابع دينى مثل الجمعية الخيرية الاسلامية عام ١٨٧٨م ، وجمعية المساعى الخيرية القبطية عام ١٨٨١ م ، وجمعية التوفيق القبطية عام ١٨٩١ م.

وقد أدى الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢م إلى المزيد من تعبئة الشعور القومي للمصريين، ودفع حركة الجمعيات الأهلية نحو مزيد من الحيوية والنشاط في عدة مجالات، حيث ظهر العديد من الجمعيات الأهلية التي كانت تركز على الرعاية الاجتماعية والثقافة والفنون وشئون المرأة ووصل عددها فى نهاية القرن التاسع عشر إلى ٦٥ جمعية أهلية، ويحسب للنشاط الأهلي فى مصر أنه أنشأ أول جامعة مصرية حديثة عام ١٩٠٨م، والتى سمين بعد ذلك بجامعة فؤاد الأول، وهي جامعة القاهرة الآن (الجمعيات الأهلية فى مصر، www.sis.gov.com)

ولقد ارتبطت نشأة الجمعيات الأهلية بمجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية تتمثل فيما يلي:

- **نشاط البعثات التبشيرية الدينية**: حيث أدت إلى إنشاء الجمعيات الدينية الأهلية للمدارس، وامتد اهتمامها نحو الفقراء من خلال الإعانات الاجتماعية .
- **طبيعة التركيبة الاجتماعية وتأثير الجاليات الأجنبية**: فتعتبر طبيعة التركيبة الاجتماعية ومدى التجانس بين السكان أحد المؤثرات فى حفز حركة الجمعيات حيث تميل كل جماعة متجانسة نحو إيجاد آليات لدعم الترابط بينها والدفاع عن ثقافتها فى مواجهة الثقافات الأخرى . (جمال أبو الوفا ، سحر مبروك، ٢٠٠٠ ، ص ٣٠٦)
- **انتشار النفوذ الأجنبي الاستعماري**: فى النصف الأول من القرن العشرين حدث تطور كبير - كمًا وكيفًا - فى الجمعيات الأهلية، وتسجل البيانات أنه فى عام ١٩٠٠م كان هناك ٦٥ جمعية أهلية، وفى عام ١٩٥٠م كان هناك ١٣٠٨ جمعية . (عبد المسيح عبده، ٢٠١٤، ص ١٣١)

وذلك مع قيام ثورة ١٩١٩ م وصدور دستور ١٩٢٣ م حيث نصت المادة ٢١ على حق المصريين فى إنشاء الجمعيات الأهلية التطوعية وحرية تكوينها فى إطار تشريعي يفرق بين ثلاثة أنواع من الجمعيات الأهلية، وهي كما يلي: (نيفين علم الدين، ٢٠٠٨ ، ص ١٣)

الأولى: هى الجمعيات ذات الطابع العسكري التي تعمل لخدمة حزب أو مذهب سياسي معين، وقد حظر المشروع المصري - آنذاك - قيام هذه الجمعيات بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٨م .

والثانية: هى الجمعيات المدنية، وقد أبيح لها ممارسة كافة الأنشطة التي لا تستهدف الحصول على ربح مادي وتتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها الشخص الاعتيادي.

والثالثة: هي الجمعيات الخيرية والمؤسسات التي يخصص مالها لمدة غير معينة لأعمال الخير والنفع العام .

وبحلول ثورة ١٩٥٢م تدخلت الدولة في العمل الأهلي بهدف تنظيمه وإعطائه الصفة الشرعية، حيث قامت بالتعاون مع الجمعيات الأهلية التطوعية بإنشاء هيئة

تنسيقية عرفت باسم المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعي، الذي تحول فى عام ١٩٣٨م إلى وزارة الشئون الاجتماعية، ومنذ ذلك الحين والجمعيات الأهلية تعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات الحكومية بهدف سد العجز في الأنشطة الاجتماعية) صبيح،٢٠١٠، ص٩٩)

ثم صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥١م، وكان أخطر ما في هذا القانون أنه نقل اختصاص الرقابة والوصاية على الجمعيات الدينية والثقافية والعلمية إلى وزارة الداخلية، وإلى المحافظين بدلا من وزارة الشئون الاجتماعية. وقد حظيت هذه الفترة وما تلاها من تاريخ العمل الأهلي والتطور الاجتماعي بالعديد من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت لها انعكاستها السلبية على العمل الأهلي في مصر، حيث تم فيها إلغاء الأحزاب السياسية وتحول النظام السياسي المصري إلى التنظيم السياسي الواحد فى صورة شمولية. (ايمان حسن، https: / /khair.w)

وبعد قيام الثورة بثلاث سنوات صدر القانون ٣٨٤ لعام ١٩٥٦م، والذي ألغى المواد الخاصة بتنظيم الجمعيات الأهلية من القانون المدني المصري الصادر عام ١٩٤م. وحُلت جميع الجمعيات وأعيد تشكيلها وتعديل نظامها، وأُخضعت جميع أنواع الجمعيات للجهة الإدارية (وزارة الشئون الاجتماعية(، وبعد مرور ثماني سنوات، وفي إطار التحولات العميقة التي شهدتها البلاد خلال تلك السنوات، صدر القانون ٣٢ لعام١٩٦٤ م، الذي حقق للدولة الهيمنة الكاملة على أنشطة الجمعيات الأهلية (صلاح هاشم، ٢٠١٤، ص ١٠٥)

ومنذ مطلع الستينيات اتخذ العمل الأهلي في مصر صوراً عديدة، بدءاً من مؤسسات تنموية ورعائية تعمل على نطاق جغرافي فسيح قد يتجاوز بلد المنشأ، وحتى جمعيات تعمل في جيوب حضرية أونجوع ريفية بعيدة، في إطار المساعدات الخاصة ببناء المقابر والمساجد ومساعدة الأيتام، وكان لتلك الجمعيات دور بارز في فض المنازعات والخلافات بين أبناء القرية الواحدة، حول حدود مساحات الأراضي الزراعية وموعد زراعة المحاصيل وري الأراضي؛ ومن ثم فقد باتت الجمعيات الأهلية بمثابة "كبير العائلة» أو "شيخ القبيلة.

ولقد برز عدد من التطورات السلبية على الجمعيات الأهلية وذلك خلال الفترة من عام ١٩٦٤م، إلى عام ١٩٧٦م، بفعل تطبيق القانون ٣٢ لعام١٩٦٤ م، حيث انخفض متوسط نمو الجمعيات، وأدمجت أنشطتها في إطار خطة الدولة، وانصرفت إلى تقديم الخدمات والعمل الخيري.

ثم حدث نمو هائل – كميا وكيفيفا - وذلك منذ منتصف السبعينيات، وكان هذا النمو نتيجة لفعل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مصر، ودعم المنظمات الدولية لهذا التوجه، حيث حدث تطور ملحوظ في مجالات نشاط الجمعيات مع درجة عالية من الفاعلية تجاه عدد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية من أهمها: قضايا الفقر والبطالة، وحقوق المرأة (إيمان حسن، https: / /khair.ws)

ويجب أن نشير إلى أن الجمعيات الأهلية قد تعرضت إلى المد والجزر على مدى تاريخها، إلا أنها قد ازدادت عددا خلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات فى بعض المجالات، حيث ارتفع عدد الجمعيات عام ١٩٩٦م إلى ١٤٠٠٠ جمعية وأقل قليلا من نصف هذه الجمعيات (٤٧ ٪) تعمل فى مجال الرعاية الاجتماعية.

ومع نمو الوعي الاجتماعي وانتشار التعليم وتشكيل الأحزاب السياسية بدأت حركة الجمعيات تجتاز ميادين جديدة من ميادين العمل. فلم تعد تقصر نشاطها على المساعدات والبر بالفقراء ونشر التعليم فقط، بل دخلت فى الميادين والأنشطة البحثية والعلمية المتخصصة.(علم الدين، ص14)

أما الطفرة الحقيقية لنمو منظمات المجتمع المدنى فقد كانت في عام ٢٠٠٠م، وهى الفترة التى تزايد فيها زخم المتغيرات الخارجية، حيث توالت المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، وتزايد تفاعل المنظمات المصرية - بشكل ملحوظ - مع المؤسسات الأجنبية، كما شهدت هذه الفترة تأسيس سلسلة من منظمات المجتمع المدني العاملة فى مجال حقوق الانسان، فضلاً عن صحوة العمل النسائي الحقوقي. وقد بلغ عدد الجمعيات فى هذا العام نحو ١٦٠٠٠ جمعية أهلية، وعند مقارنة هذا الرقم بعام ١٩٩٠ نجد أن هذا

العام قد بدا أنه شهد نقلة أخرى فى أعداد الجمعيات الأهلية، حيث كان عددها نحو 12832 جمعية.

بينما تمثل النقلة الحقيقية كما يظهرها عام ٢٠١٠م، عندما ارتفعت أعداد الجمعيات الأهلية ليصل إلى ٣٠٢١٤ جمعية وهو ما يعنى أنه خلال عشر سنوات تأسست نحو 14214 جمعية (أيمن عبد الوهاب،http: / / acpss.ahram.org.eg)

على الرغم من هذه التحولات ذات الدلالة الإيجابية فى مجملها، فإن هناك بعض القيود والمعوقات ومنها ما يلي:

يميل التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية إلى التمركز في المناطق الحضرية وخاصة في شمال البلاد، وأن ٧٠ ٪من الجمعيات سواء العاملة فى مجال تقديم الخدمات أو الرعاية الاجتماعية أو فى مجال التنمية تتمركز فى المناطق الحضرية، حيث تستحوذ محافظات بورسعيد والقاهرة والإسكندرية والسويس على أكبر كثافة للجمعيات، كما إنها تشغل المراكز المتقدمة فى دليل التنمية البشرية.

ويجب الإشارة إلى أنه في دليل التنمية البشرية لا توجد علاقة بين التوزيع الجغرافي للجمعيات التى تعمل فى مجال التنمية وترتيب المحافظات ، بمعنى أنه ليس هناك ارتباط بين متطلبات التنمية البشرية فى المحافظات الأشد فقرا وبين التوزيع الجغرافي لمنظمات التنمية، وعلى الرغم من أن الوجه القبلي يتركز فيه أكثر المجتمعات الريفية فقرا، إلا أنه أقل المناطق كثافة فى الجمعيات الأهلية بالمقارنة بالوجه البحري.

وهذا يشير إلى أن هناك عدم اهتمام بالمناطق الريفية الفقيرة، على الرغم من أنها أكثر احتياجا للمبادرات الأهلية .أما محافظات الحدود فهي أقل المحافظات من حيث عدد الجمعيات الأهلية. (سحر الدسوقى،www.sis.gov.com)

وبالنظر إلى عام ٢٠١١ نجد أن الواقع قد عكس ما فرضته طبيعة المرحلة الانتقالية من انكماش للمجال المدني لصالح المجال السياسي والذي عاشته مصر على مدار أربع سنوات (٢٠١١ – ٢٠١٤) ، كذلك يشير هذا الواقع إلى محدودية الأفق الداعمة

لتجاوز الكثير من الرؤى المتعلقة بالأنماط التقليدية لدور الجمعيات الأهلية ومجالات عملها باعتبارها أداة من أدوات الدولة المصرية وليس شريكا فاعلا فى عملية التنمية. وهو ما يتجلى بوضوح من خلال رصد التطور الكمي لأعداد الجمعيات الأهلية والقفزات الكبرى في أعدادها خلال السبعة أعوام الماضية، حيث بلغ عددها ٤٧,٥٨٠ جمعية وفقًا لإحصائيات ٢٠١٧م، فى حين كانت ٣٠٢١٤ جمعية فى عام ٢٠١٠، أي بزيادة تتجاوز الـ ٥٠٪، وقد تركزت غالبيتها فى مجالات العمل الخيري والرعائي والمساعدات الاجتماعية، وهو ما يؤكد استمرار نفس الفلسفة الحاكمة للعمل الأهلي وعدم القدرة على إحداث تطور نوعي باتجاه العمل التنموي والتمكيني الذي يمكن أن تلعبه التنظيمات الأهلية ومكونات المجتمع المدني (أيمن عبد الوهاب،(http: // acpss.ahram.org.eg

أهداف الجمعيات الأهلية:

تنشأ الجمعيات الأهلية عادة لمواجهة حاجة معينة أو لتلبية احتياجات المجتمع، ومواجهة المشكلات التي تعترض مسيرة نمو المجتمع وتقدمه، خاصة في ظل الأوضاع والمتغيرات التي تمر بها المجتمعات في الوقت الحالي والتي يظهر فيها تراجع دور الدولة في بعض الجوانب الحياتية، والتي تتطلب نهوض الجمعيات الأهلية بما لديها من قدرة على العمل والمرونة فى الأداء وسرعة التحرك؛ ومن ثم فإن الجمعيات تقوم على تحقيق الأهداف التالية: (صبيح، ص ١١٠)

١ - تكملة دور الحكومة في الرعاية والتنمية الاجتماعية.

٢ - السعي لحل مشكلات المجتمع والنهوض به ورعاية أفراده.

٣ - تقديم أساليب جديدة لخدمة المجتمع، والاستفادة من الخبرات المتاحة.

٤ - توظيف الخدمات التطوعية وتفجير الطاقات الكامنة مع توحيد الجهود.

٥ - الانفتاح على الخارج وإمكانية الاستفادة من التجارب الناجحة التي تتلاءم مع المجتمع.

٦ - الاستفادة من الخبرات المتاحة .

٧ - الاستفادة من القدرات الذاتية وتوظيفها في خدمة المجتمع.

٨ - الاعتماد على التمويل الذاتي كلما أمكن ذلك .

٩ - تحقيق رؤية مستنيرة ومعبرة نحو المستقبل .

خصائص الجمعيات الأهلية:

لقد حدد بعض خصائص هذه الجمعيات كل من (Tropman & Tropman) في أنها وسيلة فاعلة لإشباع احتياجات المجتمع بواسطة الناس أنفسهم، كما أنها تتميز بقدر كبير من المرونة والمشاركة وحرية العمل (Bebbington,2014,p55)

كذلك تمتاز الجمعيات الأهلية بأنها الأقرب إلى الناس – بالمقارنة بالمؤسسات الحكومية - وأكثر إحساسا بمشكلاتهم، ولذلك كان نشاط هذه الجمعيات متنوعا ومتغيرا لمواجهة هذه المشكلات المختلفة.

ويضيف Netting وزملاؤه خصائص أخرى (أبو النصر، ٢٠٠٧،ص ٨٥ - ٨٨):

١ - إن الجمعيات الأهلية غالبا ما تستخدم كجسر بين البناءات غير الرسمية والرسمية في نسق الخدمات الإنسانية في المجتمع.

٢ - إن الأعضاء المؤسسين للجمعية غالبا ما يشتركون في الإحساس بحاجات ومشكلات المجتمع.

٣ - إن هذه الجمعيات في الوقت الحاضر أصبحت أكثر رسمية عما ذي قبل.

كذلك يمكن أن نضيف على هذه الخصائص ما يلي:

- أن الجمعيات الأهلية غالبا ما تكون ذات تنظيم إداري هرمي بسيط.
- إن التبرع والتطوع يعدان العنصرين الأساسيين لحيوية هذه الجمعيات.
- إنها منظمات غير هادفة للربح وإن حققت بعض الأرباح من أنشطتها.
- إنها منظمات غير مسيسة أي غير منخرطة في نشاط سياسي أو حزبي

أهمية الجمعيات الأهلية:

تكمن أهمية الجمعيات الأهلية في أنه من خلالها تكون هناك إتاحة لفرص المشاركة من قبل المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم وتحمل مسئولية الإدارة والتنفيذ والتمويل لمشروعات وبرامج هذه الجمعيات، بمعنى أن هذه الجمعيات تعتبر مجالا هاما من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة المدنية والاجتماعية، بل وفي بعض الأحيان في الحياة الاقتصادية، ومن ثم فهي تسهم في تدعيم الديمقراطية والمجتمع المدني بشكل عام. (Pierre,2007,p155)

ومن هنا يجب الإشارة إلى أن الدول عادة ما تحرص على تشجيع وتدعيم الجمعيات الأهلية بالعديد من الوسائل نذكر منها:

- تقديم الإعانات والقروض.
- تقديم التسهيلات الجمركية.
- تخفيض رسوم الخدمات لها مثل الكهرباء والماء.
- الإعفاء من الضرائب.
- تكليفها بتنفيذ بعض البرامج الحكومية.
- وضع القوانين وتعديلها؛ مما يسهل عمل الجمعيات ويعطي مزيدا من حرية الحركة والعمل والمرونة.

فعلى سبيل المثال في مصر تم تغيير القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩١٤ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية والذي أصبح غير مناسب لوضع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في المجتمع المصري، وإصدار القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٩ بدلا منه، ثم تم إصدار القانون رقم ٨٤ السنة ٢٠٠٢ بدلا منه ليعطي مزيدا من حرية العمل لهذه المنظمات. (أبو النصر، ٢٠٠٧،ص ٨٩)

مجالات عمل الجمعيات الأهلية:

تعددت مجالات عمل وأنشطة الجمعيات الأهلية وتطورت شموليتها حيث أصبحت تشمل كل من: رعاية الطفولة والأمومة، رعاية الأسرة، رعاية المسنين، رعاية

المعاقين، والمساعدات الخيرية أو الاجتماعية، رعاية الأيتام، الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية، الثقافة والعلوم والفنون والآداب، الحفاظ على البيئة، الصداقة بين الشعوب، الخدمات الدينية ورعاية الأحداث، رعاية المسجونين، التدريب المهني، تنمية المجتمعات المحلية، تأهيل المرأة وروابط الجيرة والزمالة، إضافة إلى مجالات مستحدثة يقبع على رأسها مجال حقوق الإنسان.

وبالنسبة للخبرات التاريخية والظروف الاستثنائية والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، فكل ذلك يلعب دورا مؤثرا في تغليب أحد هذه المجالات على الأخرى، ومن هنا يكمن تفسير تداخل كثير من هذه المجالات؛ نظرا لاختلاف دائرة اتساعها وأولويات اهتمامها، والأدوار التي تقوم بها وفقا لاحتياجات الأهالي، ووفقا لطبيعة النظام السياسي والتوجيهات الاقتصادية التي تتبناها الحكومات.

لقد أسفر تنامي العمل الاجتماعي الأهلي في مصر وتشعبه عن تعدد وتباين الخدمات الاجتماعية التي تنتمي إليه، لدرجة أنه أصبح من الصعوبة بمكان تحديد الصورة التي آلت إليها هذه الخدمات في تطورها المعاصر إلا أننا يمكن تصنيفها كما يلي:

أولاً: المجال الخدمي: ويتضمن هذا المجال ميادين متعددة منها: الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، فضلا عن الخدمات المتصلة بالمجال الديني والثقافي، ويتمثل في المجالات الآتية:

خدمات الرعاية الاجتماعية:

وهو المجال الأكثر تاريخياً للجمعيات الأهلية، ويقوم على مساعدات مالية أو عينية للفقراء في شكل معاشات شهرية أو مساعدات عاجلة، ويصل هذا النمط من الجمعيات في مصر إلى أكثر من ثلث إجمالي المنظمات الأهلية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الجمعيات الدينية والتي تتجه أحد أنشطتها إلى العمل الخيري، وتظهر في الإحصائيات الرسمية ضمن فئة الجمعيات الثقافية والدينية، وليس ضمن المساعدات الاجتماعية.

مجالات الخدمات الصحية:

شهدت هذه الخدمات نموًا متسارعًا؛ وذلك لعدة أسباب أهمها أن الخدمات الصحية التي تقدم من خلال هذه الجمعيات تعتبر أقل تكلفة مما تقدمه المستشفيات الخاصة أو العيادات، وأكثر كفاءة مما تقدمة المستشفيات العامة، وأكثر قدرة على الانتشار في الأحياء والمناطق الشعبية، كما تتميز هذه الجمعيات بالمرونة العالية في تقديم الخدمة تبعا للمستوى الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة وسكانها؛ وقد يرجع ازدهار هذا النوع من الخدمات إلى ضعف خدمات الدولة أو بسبب اتساع دائرة الفقر ومحدودية القدرة على الاقتراب من الخدمات المتاحة، وهو ما يوضح رواج هذه الخدمات وزيادة الإقبال عليها.

مجال التعليم:

لقد لعب النشاط الأهلي في مصر وما ارتبط به من إيرادات الأوقاف وغيرها من مصادر الصدقات الجارية دورا مهما في إنشاء الكتاتيب وبقاء الأزهر والمعاهد الدينية قائمة منذ قرون، وهو أيضا الذي دفع إلى إنشاء الجامعة الأهلية في أوائل القرن العشرين حيث كانت الحكومة لا تقدم إلا القليل من الخدمات التعليمية.

وفي مصر يوجد الآن جمعيات تعليمية مستقلة تدير شئون المدارس والمعاهد الخاصة، بالاضافة إلى إنشاء المدارس والمعاهد التعليمية، والتي تقوم الجمعيات الأهلية بدور بارز من خلالها في مجال التعليم ومحو الأمية.

ثانيا: المجال الفئوى

ويضم هذا المجال كافة الخدمات التي تُقدم للمرأة والأطفال والمسنين والشباب والمعاقين والجانحين والمدمنين، والتي نوضحها فيما يلي: (صلاح هاشم، ص ٥٠٧)

رعاية للمسنين: تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بالإشراف على دور المسنين، من خلال وحدات التنظيم الاجتماعي الأهلي.

رعاية الشباب: نجد أن الجهود الأهلية والتطوعية تتركز بشكل عام في الأنشطة الرياضية، حيث توجد في مصر اللجنة الأوليمبية المصرية، وكذلك عدد من الاتحادات

الرياضية للألعاب المختلفة والاتحاد العام للكشافة والمرشدات، وعموما فإن نشاط الجمعيات الأهلية في مصر يتسم بمحدوديته، فرغم تعدد أجهزة رعاية الشباب، فإن النشاط الرياضي هو الغالب، أضف إلى ذلك محدودية الجمعيات المعنية بحشد طاقات الشباب أو الاهتمام بقضاياه.

رعاية الطفولة: وبالنسبة لقضايا التطفولة فقد احتلت اهتماما خاصا في الفترة الأخيرة حيث شهدت تزايدا ملحوظا، باعتبارها قضية قومية وحضارية تتصل في الأساس بمستقبل المجتمع المصري وقد ترجم هذا الاهتمام في البرامج التي تدعهما الدولة لتحسين واقع الطفل وانعقاد العديد من المؤتمرات والندوات العلمية المتعلقة بالأمومة والطفولة، وإنشاء مراكز ومعاهد متخصصة بدراسة الطفولة وتشكيل المجلس القومي للأمومة والطفولة، وهذا ما جعل الجمعيات الأهلية تتحمل جزءا كبيرا من هذه المسئولية، إذ تهتم العديد من هذه الجمعيات بإنشاء وإدارة دور الحضانة لرعاية الأطفال أو المحرومين من الرعاية الأسرية الطبيعية بسبب وفاة أحد الوالدين أو كليهما، فضلا عن الاهتمام بتعليم الطفل وتثقيفه وأسس تربيته ورعايته، وبالرغم من كثرة هذه الجهود فإن هذه الفئة ما زالت تعاني من ارتفاع نسبة صعوبة المعيشة، والتعرض للحرمان، سواء الجزئي أو الكلي خاصة في الأحياء الفقيرة التي ينقصها كثير من هذه الخدمات؛ لذا لا بد من أن تتضمن هذه الجهود سياسة شاملة متعددة المداخل ومتكاملة مع غيرها من السياسات التنموية.

رعاية المرأة: في الفترة الأخيرة خاصة في آخر عقدين من الزمن احتلت المرأة الصدارة في أجندة الحكومات والمنظمات العالمية الحكومية منها والأهلية؛ تماشيا مع الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة، والتي تضمنت ثلاثة محاور أساسية، هي: المساواة، والتنمية، والسلام لكل نساء العالم؛ وسعيا إلى تحقيق تلك الأهداف المحورية، فقد أُجريت الدراسات ونُظِّمت الندوات والمؤتمرات لوضع قضية المرأة ودورها في عملية التنمية تحت الدراسة والتتبع؛ بهدف تمكين المرأة ومساعدتها ورفع مستواها لخدمة أهداف التنمية والتطوير.

رعاية وتأهيل المعاقين: لقد ظهرت المنظمات والجمعيات الأهلية العامة في ميدان رعاية المعاقين في مصر منذ عام ١٨٢١م في شكل جمعيات خيرية، والتي يمتد نشاطها إلى رعايتهم عقليا وبدنيا، وإنشاء مراكز لتأهيلهم وتوفير فرص العمل لهم، فضلا عن إمدادهم بالأدوات والأجهزة التعويضية والمنح والإعانات المالية والإسكان الشعبي وتقدم هذه الجمعيات خدمات تعتبر مكملة للدور الذي تؤديه الجهات الرسمية. وتشير الدراسات إلى ضعف فاعلية الخدمات الاجتماعية والأهلية المقدمة للمعاقين في مصر.

مجال الأحداث والجانحين والمدمنين: يوجد في مصر أكثر من 16 جمعية لمحاربة الإدمان، وهذه نسبة كبيرة مقارنة بغيرها من الدول، وبالنسبة للأحداث والجانحين فقد أنشأت الجمعيات المختصة مراكز استقبال ودور إيواء لهم، ومؤسسات للفتيات القاصرات، وأخرى لرعاية المتسولين، وإن كانت الجهود الموجهة لهذه الفئة قاصرة عن تغطية أعضائها.

ثالثا: المجال التنموي: ويتضمن هذا المجال خدمات التنمية المحلية والتدريب والتأهيل وتنظيم الأسرة.

مجال التنمية المحلية: حيث تقدم الجمعيات الأهلية خدمات من شأنها إحداث تغيرات مقصودة ومخططة في المجتمع المحلي، في إطار العلاقة مع المجتمع العام، كما تلعب الخدمات الاجتماعية الأهلية دورا فعالا في رفع مستوى هذا المجتمع ثقافيا وتنمويا، عن طريق الاستغلال الأمثل لكافة موارده البشرية والمادية وفي مصر أُنشيء العديد من جمعيات تنمية المجتمع المحلي والتي تركز على تقديم خدمات اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى.

ميدان التدريب والتأهيل: وقد تقدم هذا المجال في مصر بصورة ملحوظة ومن أهم أمثلته «مشروع الأسر المنتجة في مصر» والذي بدأ منذ عام ١٩٦٤م ، ويتم تنفيذه من خلال آلاف الجمعيات المنتشرة في أنحاء الجمهورية، والتي تسجل عضويتها في الجمعية العامة للتدريب المهني والأسر المنتجة بهدف استثمار جهود الأسر، عن طريق تحويل المنزل إلى وحدة إنتاجية تعينها على زيادة الدخل، وقد تطور هذا المشروع بشكل لافت، وحصل على معونات ضخمة سواء من داخل مصر أو خارجها.

مجال الكوارث والنكبات: لقد تعاظم دور الجمعيات الأهلية في مجال الأزمات والكوارث؛ نظرا لما تتميز به هذه الجمعيات من مرونة وقدرة على الحركة والابتعاد عن التعقيدات البيروقراطية، وقد تزايد أعداد هذه الخدمات في الآونة الأخيرة وخاصة بعد زلزال ١٩٩٢، والسيول التي تعرضت لها بعض المحافظات في مصر، ووضع مصر ضمن قائمة الدول المعرضة للزلازل.

مجال تنظيم الأسرة: تقوم الجمعيات الأهلية والمراكز المعنية في هذا الميدان بتنظيم برامج لرعاية الأمهات، والعمل على خلق جيل قوي، وتُؤدَّى هذه الخدمات عن طريق مراكز تنظيم الأسرة المنتشرة في الأحياء الحضارية والتي تقدم خدماتها الوقائية والعلاجية.

بالإضافة إلى ما سبق ما ورد في القانون المصري رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤م حول مجالات النشاط الخاص بالجمعيات الأهلية، واستحدث القرار الوزاري رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨م الخاص بالميادين الجديدة مثل: ميدان الإدارة والتنظيم وميدان رعاية المسجونين، وميدان تنظيم الأسرة، وميدان الصداقة بين الشعوب (صلاح هاشم، ص ٥١١)

المعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية:

واجهت أغلب الجمعيات الأهلية بعض الصعوبات والمعوقات، حيث يبدأ العمل في تلك الجمعيات بالنوايا الحسنة، ثم بعد ذلك يجهل القائمون عليها كيفية التصرف أو كيف يساهمون؛ مما يؤدى إلى العديد من المشكلات. يقول (ليستر سالمون Laster M.salamon): "على الرغم من الإطراء الذى تحظى به الجمعيات الأهلية بسبب ما تتميز به من مرونة وسرعة الاستجابة، فإنها تظل مع ذلك جمعيات كلما اتسع نطاقها وتشعبها فإنها تكون عرضه للإصابة بما يصيب المؤسسات البيروقراطية الأخرى من قيود على حركتها مثل الاستجابة السريعة، والتثاقل المفرط، والروتين المعقد، والافتقار إلى التنسيق".

ومن هنا تواجه إدارة الجمعيات الأهلية معوقات عديدة تعوق هذا النوع من الإدارة فى تحقيق الأهداف المطلوبة منها، هذا ويمكن تحديد بعض هذه المعوقات كالتالى:(عبد الجليل، ٢٠٠٨،ص ١٤٨ - ١٥٠)

- سياسة الدولة غير الداعمة للعمل الاجتماعى، وعدم إسهامها فى حل مشكلات الجمعيات المالية.
- قلة كفاءة السياسة التمويلية للجمعيات وقلة خبرة العاملين بها لتنفيذ السياسات المالية.
- قلة إقبال المواطنين على ما تقدمه الجمعيات من خدمات تنموية.
- الغموض الذي يجتاح العلاقة بين الجمعيات الأهلية والهيئات المانحة للتمويل سواء الأهلية أو الأجنبية والتي قد تشترط العمل فى مجال معين للحصول على التمويل، وفى حالة مخالفة ذلك توقف الدعم المالي مما يحد من استقلالية هذه الجمعيات وربما من استمراية أنشطتها.
- عدم وعي أفراد المجتمع بأهمية التطوع في العمل الاجتماعي.
- عدم توافر مراكز التطوع التي تستقبل المتطوعين وتؤهلهم للعمل التطوعي.
- عدم وضوع أهداف الجمعيات الأهلية بالنسبة لأفراد المجتمع.
- وضع أهداف غير قابلة للتحقيق، وعدم توافر الخبرات الفنية والادارية للجمعيات؛ مما يؤدي إلى صعوبة قيام هذه الجمعيات بدورها والتعرف على المشكلات التي تواجه المجتمع من أجل اقتراح الأنشطة التي يمكن أن تُدرَّ عائدًا لها من خلال حل مشكلات المجتمعات المحلية.

ثانيا:الاجراءات المنهجية للدراسة:

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي الذي يهدف إلى وصف الظاهرة محل الدراسة وتشخيصها وإلقاء الضوء على مختلف جوانبها وجمع البيانات اللازمة عنها مع فهمها وتحليلها من أجل الوصول إلى المبادئ والقوانين المتصلة بظواهر الحياة والعمليات الاجتماعية الأساسية والتصرفات الإنسانية.

وعليه فقد استخدم الباحث الأسلوب الوصفي نظرا لما له من خصائص تتفق مع أهداف وتساؤلات الدراسة؛ وذلك لوصف وتحليل الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية ورصد المعوقات التي تواجهها والوصول إلى رؤية مستقبلية لأهم برامج الدعم والحماية التي تحتاج إليها الأسرة المصرية في ضوء تحليل الوضع الراهن لها.

ادوات جمع البيانات:

اولا: دليل المقابلة المتعمقة:

اعتمدت الدراسة على دليل المقابلة المتعمقة كأداة؛ لأنها تتيح للباحث الكشف عن بيانات مفصلة حول حياة المبحوثين وخبراتهم وكذلك مع المسئولين للوصول إلى وصف دقيق لبرامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الأهلية. وقد اشتمل دليل المقابلة الذي طُبق على المسئولين على المحاور الأساسية الآتية:

١ - بيانات خاصة بالجمعية.

٢ - بيانات خاصة بالمسئول.

٣ - طبيعة التعاون بين الدولة والجمعيات الأهلية من جانب وبينها وبين الجمعيات الأخرى من جانب آخر.

٤ - دورالجمعيات الأهلية فى الحماية الاجتماعية للأسر المستفيده.

٥ - المعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية.

٦ - الرؤية المستقبلية للجمعيات الأهلية.

فى حين اشتمل دليل المقابلة الذي طُبق على المبحوثين على ثلاثة محاور أساسية كالتالي:

١ - البيانات الأساسية بالمبحوثين.

٢ - مدى فاعلية برامج الحماية الاجتماعية للأسر المستفيدة.

٣ - رؤيتهم للبرامج الاجتماعية المقدمه من الجمعيات الأهلية.

ثانيا: الصور الفوتوغرافية:

تعتبر من بين الوثائق المهمة التي وُظِّفت في الدراسة ووسيلة لإعطاء صورة حية وشاملة للواقع الميداني، وهي عبارة عن مجموعة من الصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها بواسطة الباحث من واقع برامج الجمعيات الأهلية محل الدراسة.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية من الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال الأسرة المصرية وذلك وفقا لعدة اعتبارات:

١ - أن تشمل العينة على برامج اجتماعية تهدف إلى حماية الأسرة من المخاطر.

٢ - وجود برامج عمل قائمة بالفعل تتفق مع البعد الاجتماعي لرؤية مصر المستقبلية ٢٠٣٠

مجالات الدراسة:

١ – المجال الجغرافى:

شملت الدراسة فى مجالها الجغرافي مجموعة من الجمعيات الأهلية فى محافظتي القاهرة والجيزة حيث تم اختيار العينة من المستفيدين بخدمات الجمعيات كالتالي:

١ - جمعية صحبة خير (منطقة أول فيصل والجيزة).

٢ - جمعية دنيا الخير والتنمية (منطقة الطالبية بفيصل والهرم وصفط اللبن).

٣ - جمعية شباب فرسان الخير (منطقة كوبري القبة والوايلي والمرج).

٤ - مؤسسة الـدواء للجميع (منطقة مدينة نصر) وتقدم المؤسسة خدماتها لكل المحافظات.

٢ – المجال البشري:

تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينه حجمها (٤) جمعيات أهلية و(٦) مفردة من مسئولي الجمعيات. كما طُبقت على عدد (٧٠) مفردة من الأسر المستفيدة ببرامج الحماية الاجتماعية فى الجمعيات الأهلية .

٣- المجال الزمنى:

استغرقت الدراسة الميدانية ثلاثة أشهر متواصلة بدأت من بداية شهر ديسمبر ٢٠٢٠ وحتى أواخر شهر فبراير ٢٠٢١ .

أهم نتائج واستخلاصات الدراسة:

١ - تتفق أهداف الجمعيات الأهلية محل الدراسة مع رؤية الخطة المستدامة لمصر ٢٠٣٠ فى محورين أساسين، هما:

أ - **زيادة الاهتمام بالجانب الصحي**: من خلال توفير أدوية وأجهزة طبية وتعاون مع مراكز طبية لتقديم الخدمات بصورة أسهل بالاضافة إلى التوعية الصحية.

ب - **زيادة الاهتمام بالجانب الثقافي**: من خلال عمل ندوات ثقافية ورحلات أثرية لكل محافظات مصر وعمل مسابقات دورية.

٢ - اهتمام الجمعيات الأهلية بتقديم خدمات خيرية كتقديم المساعدات والمواد الغذائية والملابس، فالخدمات الخيرية خدمات مؤقتة لا تحقق أهداف التنمية المستدامة؛ لأنها تخلق مجتمعا غير منتج وتزيد من ثقافة الفقر بين أفراده.

٣ - انخفاض المستوى التعليمي للمستفيدين، حيث إن الغالبية من غير المتعلمين والحاصلين على التعليم المتوسط؛ مما أدى إلى افتقادهم مهارات التعايش مع أوضاعهم والسعي لتغييرها.

٤ - كما يلاحظ الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في نشر ثقافة التطوع بصور متنوعة مثل إقامة المعسكرات، الندوات، زيارة المرضى، والإشراف على الرحلات، تنظيم دورات في ميادين مختلفة كدورات الحاسب الآلى، واللغات، والتربية ومهارات التواصل.

٥ - تشير نتائج الدراسة إلى اعتماد أغلب المستفيدين على الإعانات التي تقدمها الجمعيات الأهلية بالاضافة إلى معاش «تكافل وكرامة» من وزارة التضامن الاجتماعي.

٦ - تتمثل المعوقات التي تواجهها الجمعيات الأهلية في المعوقات المادية كقلة مصادر الدخل والتبرعات والمعوقات الإدارية كصعوبة الحصول على التراخيص والموافقات، بينما تمثلت الصعوبات الثقافية والمجتمعية في مشكلات العمل التطوعي

كعدم الالتزام وعدم وضوح مفهوم التطوع وقلة الوعي بأهمية التطوع بالإضافة إلى ثقافة المجتمع التي تقتصر على عمل الجمعيات الأهلية على تقديم المساعدات المالية والمواد الغذائية ونقص اهتمام الإعلام بالدور التنموي للجمعيات الأهلية .

٧ - يوجد تنسيق مشترك بين الجمعيات الأهلية في مختلف مجالات الحماية الاجتماعية كالدعم المادي وتبادل الخبرات والخدمات المختلفة المتعلقة بالصحة والثقافة.

٨ - تواجه الأسرة المصرية مجموعة من المخاطر الاجتماعية كالتالى:

- ارتفاع نسبة الأمية خاصة بين الاناث.
- ارتفاع نسبة الفقر والبطالة.
- تدني نوعية التعليم والتدريب.
- اتباع سياسيات رعائية وليست تنموية في التعامل مع المشكلات التي تواجه الأسرة.

توصيات الدراسة:

١ - العمل على تبني إستراتيجية تنموية تساهم في إيجاد فرص عمل حقيقية، وتسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتنمية الاقتصادية، والعمل على الحد من معدلات الفقر.

٢ - ضرورة اهتمام الجمعيات الأهلية بتوفير الدعم المادي للانشطة المتنوعة الخاصة بها من خلال البحث عن مصادر تمويل ذاتية والاعتماد عليها بشكل أساسي وأكبر من المصادر الخارجية.

٣ - ضرورة العمل على ابتكار مشروعات تنموية تساهم في حدوث تغيير حقيقي فى حياة الأسر من خلال توفير فرص عمل وتشجيع الأسر على الاستقلال والعيش بكرامة، وأن يكون لها مصدر دخل، والابتعاد عن تقديم الخدمات الخيرية كالإعانات والمواد الغذائية.

٤ - ضرورة عمل دورات تدريبية للجمعيات الأهلية في تقديم البرامج التنموية التي ترتقي بمستوى معيشة الأسر

المراجع

١. «الجمعيات الأهلية في مصر»، الهيئة العامة للاستعلامات www.sis.gov.com.

٢. قنديل، أماني، (٢٠١٦)، "التحولات التى شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٠ - ٢٠١٥،" التقرير السنوى الرابع عشر للمنظمات الأهلية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. www.shabakaegypt.org.

٣. قنديل، أماني ،(٢٠١٣)، المجتمع المدني العربي في مواجهة المخاطر الاجتماعية، التقرير السنوي الحادي عشر للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية .

٤. سلامة، أمل محمد، (٢٠٠٩)، «دور الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة" دراسة مطبقة على جمعيات تنمية المجتمعات المحلية حي المنتزة بالإسكندرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، www.mandumah.com.

٥. البياع، أنيس،(١٩٩٨)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، تحرير عبد الغفار شكرى، مركز البحوث العربية، الطبعة الأولى، دار الأمين.

٦. حسن، إيمان،(٢٠١٢)، قانون المجتمع المدني وحال الجمعيات الأهلية في مصر: قراءة في دساتير وقوانين من العالم، مركز جون جرهارت للعطاء الاجتماعى والمشاركة المدنية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

٧. عبد الوهاب، أيمن السيد، (٢٠١٧)، «الجمعيات الأهلية في مصر اختلالات الدور»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، . .http: // acpss.ahram org.eg

٨. جمال أبو الوفا، سحر مبروك،(٢٠٠٠)، تفعيل دور الجمعيات الأهلية في التنمية المجتمعية، مجلة عالم التربية، العدد الأول ، مايو.

٩. العيسوي، حازم عبد الحاكم،(٢٠١١)، الجمعيات الأهلية نموذج لمنظمات المجتمع المدني في مصر، مجلة البحوث القانونية، العدد التاسع والأربعون، ٧٥ - ٨٠.

١٠. الكردي، خالد إبراهيم(٢٠١٤)، «الحماية الاجتماعية والتنمية في ظل المتغيرات الراهنة»، ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، https: / /nauss.edu.sa.

١١. عبد الجليل، دسوقي(٢٠١٣)، دور الجمعيات الأهلية في دعم التعليم الأساسي في مصر " دراسة ميدانية "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي١١٥ - ١٢٠.

١٢. محمد، رباب أحمد،(٢٠١٧)، "الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية والنمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد .

١٣. الجوهرى، ريهام مصطفى(٢٠٢٠)، "العلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها"، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، المجلد ١، العدد ٥١، يوليو. https: / /jsswh.journals.ekb.eg.

١٤. سليم شعبان، مايسة فرغلى،(٢٠١١)، «قياس العائد الاجتماعي لمشروع عدالة الأسرة بالجمعيات الأهلية في محافظة بورسعيد"، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية، الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، جامعة حلوان، المجلد ١٣ ، www.mandumah.com

١٥. أبو رية، سوزان أحمد،(١٩٩٦) ،» دور المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية، المؤتمر الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي"، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها ، والجمعية العربية لعلم الاجتماع بتونس، الإسكندرية.

١٦. الدالي، شيماء عبد العزيز عبد الباسط،(٢٠١٨)، "دور برامج الحماية الاجتماعية في سد احتياجات الأسر الفقيرة"، جامعة طنطا، مجلة كلية التربية، المجلد ٧١، العدد٣. www.mandumah.com.

١٧. هاشم، صلاح أحمد،(٢٠١٤)» اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو التشريعات المنظمة للعمل الأهلي في مصر"، مجلة الخدمة الإجتماعية، العدد ٥١.

١٨. صديق، طارق حسن،(٢٠٠٣)، "الجمعيات الأهلية في تربية الطفل المعوق"، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة جنوب الوادي، فرع سوهاج، كليه التربية.

١٩. عويدات، عبد الله،(٢٠١٤)، "آثار العولمة على نظم الحماية الاجتماعية فى الوطن العربي"، بحث مقدم إلى مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، .https: / /nauss.edu.sa

٢٠. حجازى، عزت،(١٩٩٥)، "المجتمع المدني: تجربة مصر"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثاني والثلاثون، العدد الثالث، سبتمبر.

٢١. فلاح خلف الربيعي، "مراحل تطور مفهوم المجتمع المدنى" .https: / /www. ahewar.org

٢٢. صبيح، مجدي عامر،(٢٠١٠)، حرية ممارسة الجمعيات والنقابات لأنشطتها والضوابط الأمنية، الطبعة الأولى، أكاديمية الشرطة ، القاهرة.

٢٣. عبد المجيد، محمد سعيد،(٢٠١٢)، «الجمعيات الأهلية والتنمية المستدامة» ، دراسة ميدانية علي عينة من جمعيات تنمية المجتمع المحلي بمحافظة الغربية ، المنتدى البيئى الدولي الأول ، جامعة طنطا، كلية الاداب .

٢٤. شفيق، محمد،(٢٠١١)، البحث العلمى، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية.

٢٥. أبو النصر، مدحت محمد،(٢٠٠٧)، إدارة منظمات المجتمع المدنى، دراسة فى الجمعيات الأهلية من منظورالتمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة.

٢٦. عبده، مرقص عبد المسيح،(٢٠١٤)، «دور الجمعيات الأهلية فى الحد من الفقر»، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤٢، اكتوبر – ديسمبر.

٢٧. العباسي، مفيدة،(٢٠١٠)، "آثر التقنيات الحديثة على العلاقات الاجتماعية والاتصالية للأسرة العربية"، مؤتمر الأسرة والاعلام العربى نحو أدوار جديدة للاعلام الأسرى،٢ - ٣ مايو ،الدوحة، قطر، المجلس العربى للطفولة والتنمية www.arabccd.org

٢٨. حسن، مهاب عادل،(٢٠١٨)، العمل الأهلي ثنائية الجمعيات والتعاونيات، «مجلة أحوال مصرية»، العدد ٦٨، ربيع http: / /acpss.ahram.org.eg

٢٩. علم الدين، نيفين،(٢٠٠٨)، تقييم فعاليات الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال حماية المستهلك، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٣٠. هاشم، يحيي محمد،(٢٠١٥)، «آليات الحد من الفقر في الريف المصري»، دراسة ميدانية لشبكات الحماية الاجتماعية، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، كلية البنات https: / /khair.ws

٣١. محروس، هند،(٢٠١٣)، "سوسيولوجيا المجتمع المدنى"، دراسة لبعض النماذج التطبيقية ، رسالة دكتوراه ، جامعة حلوان ، كلية الاداب، قسم اجتماع.

32. Bebbington, Anthony(2014) «NGOs and uneven development:geographies of developmentintervention». progress in human geography. December.

33. Pierre, Jean(2007) «The contribution of NGOs to the fight against poverty and social exclusion in Europe». Grouping of the Conference of INGOs of the Council of Europe International Movement ATD Quart Monde .September .

34. Crampton, Peter(2001), and others. Third sector primary care for vulnerable populations. Social Science &Medicine Department of PublicHealth,53 Wellington School of Medicine &Health Services Research Centre, Wellington. New Zealand .

35. Bhaka, Landu,(2011) Role of non-governmental organizations in rural development. a case study. journal of tropical agriculture.